تفريع على التفريع  من رد التبعية بيان لما  عما ذكره غيره اي من ان الاستعارة
التصريحية تارة تكون اصلية وتارة تكون تبعية  لانه اضطر تعليل لعدم اغنائه ما
ذهب اليه عما ذكره غيره  الى القول بالاستعارة التبعية اي حيث لم يثبت له ان يجعل نطقت
في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزم ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل
لا تكون الا تبعية فاضطر الى القول بها فما فر منه وقع فيه  واجوبة اني عن
السكاكي منها انه ليس غرض السكاكي بورود التبعية الى المكنية التزام ذلك وانه مذهب له
حتى يرد عليه ما ذكر بل غرضه الاعتراض على السلف بانه لا ضرورة تدعو الى اعتبار ما ذكر تمسكوا
لانه يمكن رد التركيب المشتمل عليها الى التركيب المشتمل على المكنية مع اعتبار ما ذكر تمسكوا
في تبعية المكنية بوجه انها ذكر ملايم المشبه به مع بقائه على معناه الحقيقي وانما المجاز
في الاثبات فنحو نطقت الخ يجوز ان يكون لحال استعارة بالكناية عن المتكلم واثبات
النطق له استعارة تخييلية مع استعمال نطق في معناه الحقيقي كما هو الشائع عندكم
واذا امكن ذلك فلا ضرورة تدعو الى اعتبار ها بل عدم اعتبار ها هو الاولى لما فيه من
تقريب الضبط وتقليل الاقسام مع السلامة من التكلف على اعتبار ها هكذا قيل
وفيه ان الاعتراض عليهم بما ذكر مستلزم رضاه له والا فلا يسوغ له النقض به فلا
يتوجه عليه ما تقدم ان قلت يحتمل ان يكون ذكره على وجه الايراد فقط لا انه مختار
له اجيب بانه ينافيه قول الملخص واختار رد التبعية الخ فانه ظاهر في انه مذهبه واجيب
عن التفتازاني بان معنى قوله واختار الخ اختار الاعتراض عليهم بامكان رد التبعية الى
ولا يخفى ما فيه مع ان ما قاله من الرد لا ينفي القوم عن اعتبار التبعية وذلك لان
التبعية التي قرينتها حالية لا يمكن رد ها الى المكنية اذ القرينة الحالية لا تفظ لها
وجود في العبارة حتى يحكم عليه بانه مكنية وذلك كقولك اضرب زيدا وتريد
اقتله بهذا السيف مثلا اهـ ملوي وابن يونس بزيادة ونقص ولا يخفى عليك ما فيه
لانه غير مرتبط بان كلامه مفروض في تركيب يحتمل المكنية والتبعية وهو كما كانت القرينة
لفظية تتعطف المقربة الثالثة  الخطيب هو قاضي القضاة جلال
الدين محمد بن عبد الرحمن ولد سنة ست وستين وستمايه ومات في منتصف جمادى
الاولى سنة تسع وثلاثين وستمايه قدم مصر زمن سلطنة الناصر محمد بن قلاوون
وخطب بجامع القلعة وتولى القضاء بها وسكن بيت على بركة الرطلي عليه من الله الرحمة
والرضوان والكنه قصور لجنان  دمشق اي الشام  القزويني كذا في
شيخنا البيلي بكسر القاف نسبة الى قزوين موضع معروف واحترز بذلك عن الخطيب
البغدادي المحدث صاحب الجامع وعن الخطيب التبريزي  التلخيص اي المفتاح
في

في علم المعاني للبيان  والايضاح اسم متن له كالشرح للتلخيص وكالتوضيح على الخلاصة
التشبيه المضمر في النفس اعترض بانه ان اريد من اضمار التشبيه ان تكون اركانه كلها مضمرة لم يصدق
التعريف على شيء من افراد المعرف للتصريح في الاستعارة المكنية بالمشبه وان اريد ان
يكون بعض اركانه مضمرا صدق التعريف على زيد اسد مع انه ليس استعارة مكنية باتفاق
فيكون تعريفا بالاعم وهو غير مانع فكان ينبغي ان يقول انها التشبيه المضمر اركانه سوى
المشبه المدلول عليه باثبات لازم المشبه به للمشبه اللهم الا ان يكون جاريا على مذهب القوم
من المناطقة المجوزين للتعريف بالاعم اذا ان التشبيه للعهد والمعهود التشبيه المفهوم
من قوله في العقد الثاني اذ اشبه امر باض من غير تصريح بشيء من اركان التشبيه
سوى المشبه ودل عليه الخ وبالجملة هما جوابان الاول بالتسليم والثاني بالمنع والمراد
بالعهد العهد النوعي دون الشخصي فلا ينافي ان ال في التعاريف لحقيقة تكفهم
اي نفس المتكلم اشار الا ان الاعوض عما لمضاف اليه  اي حيث اذ هب الخطيب
المناسب لما قبله اي حيث ان كانت التشبيه المضمر في النفس عنده اي الخطيب  لا وجه
لتسميتها الخ قال شيخنا ويمكن التماس وجه لها بان يقال انما سمي التشبيه المذكور استعارة
لانه مبني الاستعارة بالمعنيين فهو من تسمية السبب باسم المسبب قال السيد ما نصه قوله
هنا يفيد ان تسميته استعارة مجاز مرسل والذي صرح به غير واحد ان طلائعها على التشبيه
في مذهب الخطيب من الاشتراك اللفظي ويمكن التوفيق بان التسمية كانت مجازا ثم صارت
حقيقة عرفية وبعد فمع جعل التشبيه سببا تساهل  لتسميتها انت الضمير هنا وفي
قوله الى انها مع كونه راجعا الى التشبيه اما راجعة للمفعول الثاني او كلون هذا التشبيه يسمى
عند الخطيب استعارة  لان الاستعارة بتعليل كونها تسمية خالية عن المناسبة  او
استعمال اذ قد مر انها تطلق على نفس اللفظ تارة وعلى الاستعمال اخرى واعلم ان ما اورد
على السكاكي والخطيب انما هو من حيث المناسبة بين الاسم والمسمى لا من حيث الصحة
وعدمها لان مذهبهما صحيح قطعا  والتشبيه اي الذي سماه الخطيب استعارة
غير ذلك اي غير التشبيه المضمر في النفس وغير استعماله اي اللفظ المذكور  بل هو اما ان يكون
واما كونها بالكناية اي واما كونها مسماة بالكناية او مكنية وهذا تقسيم لمفهوم كلام
المصنف  مع بيان للامر  والتشبيه المذكور اي المضمر في النفس المسمى بالكناية او مكنية
مخفي في النفس اي مدلول عليه باثبات لازم المشبه به للمشبه والا لم يصح تسميتها
تسميتها بالكناية او مكنية صحة اطلاق الاستعارة عليها وتسميتها بها
اي بلازم اليه بذكر لازم المشبه به فهو متلبس بمعنى الخفاء قال الشيرازي ومن وجوه
ضعف هذا المذهب ان التوجيه المذكور لكونه بالكناية مشترك بين المكنية
والمصرحة فان التشبيه فيها كليهما مرموز اليه لا مصرح به فيحتاج في الجواب بان